

أثر المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن
The Impact of Economic Variables on Foreign Direct Investment in Jordan

نضال علي عباس
Nidal Ali Abbas

أستاذ مساعد- كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية- جامعة الزرقاء- الأردن
Assistant Professor, Faculty of Economics and Administrative Sciences, Zarqa University, Jordan
nabbas@zu.edu.jo

Accepted

قبول البحث

2024/4/17

Revised

مراجعة البحث

2024/4/2

Received

استلام البحث

2024 /2/22

DOI: <https://doi.org/10.31559/GJEB2024.14.3.1>



This file is licensed under a [Creative Commons Attribution 4.0 International](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

أثر المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن

The Impact of Economic Variables on Foreign Direct Investment in Jordan

الملخص:

الأهداف: يهدف الباحث من هذه الدراسة التعرف على أهم العوامل المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر، وقياس أثر هذه العوامل على الاستثمار الأجنبي المباشر لفترة الدراسة الممتدة بين (1984 – 2022).

المنهجية: تم استخدام بيانات السلاسل الزمنية بواسطة الاختبارات القياسية سعيًا لتقدير معاملات الانحدار في محاولة لتحديد طبيعة العلاقة الإحصائية بين متغيرات الدراسة، مستخدمًا بذلك برنامج E-views 9.

النتائج: توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: أن الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل التضخم ومستوى الاستثمار المحلي غير ساكنة (غير مستقرة) عند المستوى. بينما كان معدل البطالة ساكنًا عند مستوى معنوية 10% ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ساكنين عند مستوى معنوية 1%. وبعد أخذ الفرق الأول لكل من الاستثمار الأجنبي ومعدل التضخم ومستوى الاستثمار المحلي أصبحت ساكنة عند مستوى معنوية 1%، الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن يتأثر بشكل إيجابي بكل من الاستثمار المحلي وسعر الصرف الرسمي وغيرها من النتائج.

الخلاصة: من أهم التوصيات التي توصل إليها الدراسة: العمل على تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتي من شأنها خلق مزيد من فرص العمل للحد من مستويات البطالة، تبني سياسات اقتصادية واضحة للحد من زيادة معدلات التضخم، إيجاد سياسات واضحة وطويلة المدى تعمل على دراسة المعوقات التي تحد من استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، تشجيع الاستثمار المحلي من خلال تعزيز المدخرات المحلية لما له من أثر واضح على اقناع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بجعل الأردن وجهة مناسبة لاستثماراتهم وغيرها من التوصيات.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر؛ الناتج المحلي الإجمالي؛ التضخم؛ البطالة؛ سعر الصرف الرسمي؛ الأردن.

Abstract:

Objectives: The researcher aims to identify the most important factors affecting foreign direct investment and measure the impact of these factors on foreign direct investment for the study period extending between 1984 and 2022.

Methods: Time series data were used, employing standard tests to estimate regression coefficients and determine the nature of the statistical relationship between the study variables, using the E-views 9 program.

Results: The study reached the following conclusions: foreign direct investment, the inflation rate, and the level of domestic investment are non-stationary (unstable) at the level. However, the unemployment rate was stationary at a 10% significance level, and the GDP growth rate was stationary at a 1% significance level. After taking the first difference for foreign investment, the inflation rate the level of domestic investment became stationary at a 1% significance level. Foreign direct investment in Jordan is positively influenced by domestic investment and the official exchange rate among other factors.

Conclusion: Among the key recommendations reached by the study are: working to encourage foreign direct investment inflows, which would create more job opportunities to reduce unemployment levels; adopting clear economic policies to curb rising inflation rates; developing clear and long-term policies to study the obstacles that limit the attraction of foreign direct investments; encouraging domestic investment by enhancing local savings, as this has a clear impact on convincing foreign direct investments to consider Jordan as a suitable destination for their investments among other recommendations.

Keywords: Foreign direct investment; Gross domestic product; Inflation; Unemployment; Official exchange rate; Jordan.

المقدمة:

يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورًا هامًا في تسريع دوران عجلة التنمية الاقتصادية وبشكل خاص في الدول النامية. وخاصة في ظل عولمة اقتصاديات دول العالم وانفتاح جميع اقتصاديات الدول على بعضها البعض في ظل الاتفاقيات الدولية المتعددة بين مختلف الأطراف الدولية والتي تضمن في كثير من الأحيان وجود آليات معروفة لحرية تنقل رؤوس الأموال بين الدول وإقامة الاستثمارات حسب الحاجة. ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرًا هامًا من مصادر التدفقات المالية للدول التي تعاني من ضعف في المستوى العام للنواتج المحلي الإجمالي.

والأردن حاله كحال كثير من الدول النامية سعى ويسعى دائمًا للحصول على مصادر مالية متجددة، في سبيل تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة حيث الضعف في المستوى العام للنواتج المحلي الإجمالي أدى إلى زيادة معدلات البطالة وارتفاع المديونية وما له من آثار على عدم الاستقرار المالي والاجتماعي. وبالرغم من كل الأسباب التي أدت إلى البحث عن رأس المال الأجنبي إلا أن هناك اختلاف في الآراء بين مؤيد ومعارض حول فكرة استقطاب رؤوس الأموال هذه. ولكن لا يمكن إغفاء الدور الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية اقتصاديات الدول النامية على الرغم من تضارب المصالح الضمنية بين الشركاء وهما الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر والشركات التي تسعى لتحقيق المكاسب التجارية أولاً من هذا الاستثمار دون النظر بشكل واضح إلى المصلحة القومية التي يمكن أن تتحقق لهذه الدول.

إن الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية قد يلفت أنظار الكثير من المهتمين بهذا المجال في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها العالم أجمع. وكان للأردن في ظل كل هذه الظروف نصيبًا كبيرًا من هذا الاهتمام لما تتمتع به من استقرار سياسي في منطقة الشرق الأوسط بالإضافة إلى موقعها الجغرافي الذي يعتبر بوابة للعديد من الأسواق الإقليمية، ولا ننسى الموارد البشرية المدربة تدريبًا كافيًا. لذا يلاحظ أن الكثير من الجهات المختصة في الدولة تعمل باجتهاد لجعل هذه البقعة الأكثر جذبًا للمستثمر الأجنبي في سبيل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. ومع تزايد حاجة الاقتصاد الأردني لمزيد من النشاط، كان لا بد من دراسة وتحليل هذا الجانب من الاستثمار من خلال مناقشة بعض المحددات والذي من أبرزها النواتج المحلي الإجمالي، البطالة، سعر الصرف، التضخم، والاستثمار المحلي. بهدف التعرف على الإمكانيات التي تسمح بأن يستفيد منها كلا الطرفين.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في محاولة معرفة أثر المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر ليصبح أكثر فعالية في تنمية ونمو الاقتصاد الأردني، وخاصة أن تمكن القائمين على هذا المجال في توجيه هذه الاستثمارات نحو الاتجاه الصحيح الذي لا بد من أن يركز على زيادة النمو الاقتصادي وتوفير فرص عمل للعاملين في مختلف القطاعات المستهدفة للاستثمار الأجنبي المباشر.

أهداف الدراسة:

تتمثل الأهداف الرئيسية للدراسة في محاولة التعرف على أهم نقاط الجذب للاستثمار الأجنبي المباشر، ونقاط الضعف للعمل على معالجتها بطريقة صحيحة ضمن سياسات وآليات مدروسة تساعد على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وبناءً على ما تم تحديده من أهداف للدراسة فإن مشكلة الدراسة الأساسية تتمحور حول تحديد الآليات المناسبة لتمتين وتقوية وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الأردن، من خلال الاطلاع الوافي على أبرز العوامل المؤثرة عليه.

مشكلة الدراسة:

إن إشكالية التمويل التي تواجه الكثير من المشاريع في الأردن، إنما تقف عائقاً رئيسياً أمام تطور ونمو الاقتصاد الأردني بمختلف قطاعاته، وخاصة في مجال القطاع الاستثماري الذي يمكن أن يشكل ركيزة فاعلة في نشاط الاقتصاد الأردني وما له من تأثير مباشر في زيادة معدلات النمو الاقتصادي بالإضافة إلى الآثار الإيجابية في خفضها لمعدلات البطالة وزيادة مستويات التوظيف.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

الإطار النظري:

مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويل بديلة تلجأ إليه الكثير من الدول إلا أنه ليس بإمكان الكثير من الدول الاستفادة من تدفقاته بحيث يكون للمناخ الاستثماري تأثيراً كبيراً على استقطابه. إذ تتحكم فيه عوامل طارئة وأخرى جاذبة له (الساعدي، 2015) وتفرق الأدبيات الاقتصادية بين نوعين من الاستثمار الأجنبي، الأول يعرف بالاستثمار الأجنبي المباشر والذي يكون فيه ذلك النوع من الاستثمار الدولي كيان مقيم في اقتصاد معين (المستثمر المباشر)، له مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر (مؤسسة الاستثمار المباشر). (نوير، 2003) إذ تعددت التعاريف التي تناولت هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وكذلك تعددت الجهات التي قامت بتقديم تلك التعريفات من منظمات دولية أو أشخاص. وتترك غالبية هذه المفاهيم من حيث التركيز على نسبة ملكية المستثمر الأجنبي وعلى عنصر القدرة والمشاركة في إدارة المشروع. حيث يعرف (Lindert, Pagel) الاستثمار

الأجنبي المباشر بأنه حيازة المستثمرين الأجانب على نسبة من ملكية المؤسسات في البلد المضيف بحيث لا تقل عن 10% بما يمكنهم من المشاركة في إدارتها. والثاني يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر (الحافطة)، (foreign portfolio investment) والذي يأخذ شكل الامتلاك والمضاربة في أسهم وسندات خاصة وحكومية في البلد المضيف من قبل مستثمر اجنبي (شركات او افراد). من خلال وجود أسواق مالية تقوم بالوساطة في عمليات الاستثمار لرأس المال المحلي والأجنبي بهدف تحقيق أقصى عائد متمثل في عائد السهم الناشئ عن نشاط الشركة أو عن عمليات البيع والشراء للأسهم أو الفوائد على السندات (صندوق النقد الدولي، 1995).

يشهد الاستثمار تطوراً كبيراً في غالبية الدول، وخاصة أنه يساهم بشكل ملحوظ في النمو والتنمية الاقتصادية، ويتم ذلك عن طريق توظيف الدول والأفراد لرؤوس الأموال الفائضة بقصد الحصول على منافع في المستقبل، وتستخدم هذه الأموال في عدة مجالات، ومنها توظيف الفائض من النقود لأجل، أو استثمارها بالنسبة للبنوك التجارية، أو حتى توظيفها في الأوراق المالية مثل الأسهم والسندات، على أن الاستثمار يرتبط بالعادة بأصول تخلو من المخاطرة أو الخسارة، لأن المقصد منه توظيف من أجل الحصول على عائد مستمر، وبقيمة أكبر مع نهاية مدة الاستثمار وموضوع الاستثمار قد يكون مادياً أو غير مادياً، فالاستثمار من وجهة النظر القانونية هو عبارة عن مساهمة بالمال سواء كانت نقدية أو عينية أو إعادة استثمار الأرباح، أو هو توظيف لرأس المال الأجنبي في نشاطات إنتاجية قادرة على توفير السلع أو الخدمات، ومن هنا قد تحدد بعض الدول مجالات الاستثمار وتحصرها في المجالات المرخص بها في قانون الدولة، كما تعمل على تحديد طبيعة الاتفاقيات في المجال نفسه، وتتخذ الاستثمارات الأجنبية شكلين: أولهما الاستثمار المباشر والذي يفترض وجوده في النشاطات التجارية التي يمارسها المستثمر الأجنبي في الدولة المضيف، كما يكون في شكل ملكية مشروع استثماري سواء كانت ملكية جزئية أو كاملة. أما الشكل الثاني للاستثمار فهو الاستثمار غير المباشر، وقد يتخذ قروضاً مقدمة من الأفراد أو الهيئات أو الشركات الأجنبية، وقد يكون اكتتاب في الأسهم والسندات الصادرة من الدولة المستقطبة لرأس المال أو هبتها العامة أو الشركات التي تنشأ فيها، على أن لا يكون للمستثمر الأجنبي من الأسهم ما يخوله إدارة الشركة للسيطرة عليها مما يجعل الدولة تفقد سيادتها.

أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر مصدراً هاماً من مصادر التمويل الخارجي، خاصة بالنسبة للدول النامية التي عجزت فيها مستوى المدخرات المحلية عن تمويل المستوى اللازم من الاستثمارات اللازمة لتحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي. إضافة إلى تقلص مساعدات التنمية الرسمية بسبب القيود المفروضة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ويمكن ذكر مجموعة من النقاط الأساسية التي تشير إلى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر مثل سد فجوة الادخار والاستثمار، تخفيض مستوى البطالة، نقل التكنولوجيا، زيادة تراكم رأس المال الثابت والإنتاج الوطني والاستغلال الأمثل للموارد المالية الأجنبية.

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر للمستثمر الأجنبي:

أشار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في العام 1998 أن ثمة عوامل تؤثر على نشاط المستثمر الأجنبي أصبحت شديدة التعقيد وانتهى إلى أن القدرة التكنولوجية والقدرة على الابتكار في دول أجنبية هي العامل الحاسم، كما أكد على أنها من صنع الإنسان في أصول مختلفة وملكيتها تلك النوعية من الأصول هو أساس قدرة الشركة على المنافسة في العالم المفتوح (عبد السلام، 2001)، ولا بد من القول أن هناك اتفاقاً بين كثير من المختصين على بعض المحددات. ومن أبرز الدوافع الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر التي تشترك بها الدول النامية والمتقدمة معدل العائد على الاستثمار، سعر الفائدة، تكاليف الإنتاج والتكنولوجيا.

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر للدولة المضيف:

تعمل هذه المحددات على جذب أكبر حجم ممكن من الاستثمار الأجنبي المباشر. ويتمثل أبرزها في مزايا الموقع الجغرافي في الدولة المضيف، بالإضافة إلى الأنظمة والقوانين الاقتصادية سواء المتعلقة بالنظام الضريبي أو المصرفي والسياسات الاقتصادية الكلية. ومن المحددات الاقتصادية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية حجم السوق واحتمالات النمو، درجة الانفتاح الاقتصادي، سياسات اقتصادية مستقرة، الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف، التضخم والاستثمار المحلي.

واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن:

نظراً لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة دوران عجلة الاقتصاد، وارتفاع النمو الاقتصادي وما يصاحبه من أثر على مختلف المؤشرات الاقتصادية في الأردن، حيث تقوم هيئة الاستثمار الأردنية بالترويج الدائم لجذب الاستثمارات الأجنبية إلى الأردن، حيث يجري بشكل دائم الإعلام عن عدد كبير من الفرص الاستثمارية الجاذبة وفي مختلف القطاعات الاستثمارية، على امتداد أراضي الأردن ومدنها. وتعمل الدولة على العمل الدائم بتقديم الحوافز المختلفة لتشجيع المستثمرين الأجانب على دخول السوق الأردني، إذ تعفي المشاريع الصناعية من 10% من بدلات الإيجار والمنشآت المستأجرة. وتعفي أيضاً الاستثمارات داخل المناطق الحرة من ضريبة الدخل على الأرباح لكل من الصادرات من السلع والخدمات وتجارة الترانزيت. وتعمل على تقديم إعفاءات من الرسوم الجمركية للصادرات من السلع والخدمات ومن ضريبة المبيعات وإعفاء المباني من رسوم الترخيص ومن ضريبي الأبنية والأراضي،

بالإضافة إلى إعطاء الحرية بتحويل رأس المال والأرباح وتحويل العملات. لهذا فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تدفقت إلى الأردن خلال الفترة (2016 – 2022) شكلت ما نسبته 2.6% من الناتج المحلي الإجمالي. في حين بلغت خلال الفترة (2010 – 2015) ما نسبته 2.5% من الناتج المحلي الإجمالي. ومع ذلك وبمقارنة حالة الأردن في عملية استقطاب تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بدول أخرى، يلاحظ أن الأردن استقطب عددًا محدودًا من المشاريع بلغ (107) من المشاريع خلال الفترة (2016 – 2021)، في حين كان عدد المشاريع التي تم استقطابها في مصر (701) مشروع وفي المغرب (533) مشروع. ولا بد من لفت الانتباه إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأردن استقرت لسنوات عديدة عند مستوى دون المليار دولار سنويًا خلال الأعوام (2018 – 2021) لتعاود الارتفاع في العام 2022 لتصل إلى 1.13 مليار دولار وفقًا للأرقام الصادرة من الانكساد.

الدراسات السابقة:

حظي موضوع الدراسة باهتمام العديد من دراسات الباحثين. نذكر بعضًا منها فيما يلي:

- هدفت دراسة الهادي (2022) إلى التركيز على أبرز المحددات الاقتصادية التي تعمل على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى ليبيا، واستخدم الباحث منهج الانحدار الذاتي للمتباطات الموزعة (ARDL)، وبيانات سنوية للفترة (1990-2019)، وأربع مؤشرات رئيسية هي النمو الاقتصادي، والانفتاح التجاري، ورصيد الحساب الجاري، والادخار المحلي. وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين الانفتاح الاقتصادي والرصيد الجاري مع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أما نتيجة متغير الادخار فكانت غير معنوية من الناحية الإحصائية، وتم استبعاد متغير النمو الاقتصادي. كما ركزت دراسة سليم، طه (2019) على معرفة جاذبية المحددات الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك من خلال تحديد مجموعة من دول الشمال الأفريقي متمثلة بكل من مصر، تونس، الجزائر، السودان، وليبيا. وذلك بالاعتماد على تقنية بيانات السلاسل الزمنية المقطعية، وقد أظهرت النتائج وجود فروقات فردية ثابتة يكمن سببها في عوامل اقتصادية وأمنية وسياسية وطبيعية، ذو تأثير على معدلات استقطاب تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- هدفت دراسة الصادق وآخرون (2018) إلى التعرف على جاذبية المحددات الاقتصادية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة 1995-2016 وقد بينت نتائج الدراسة في النموذج قصير الأجل أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة، والمتغير التابع عن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، أما بالنسبة للتضخم وسعر الصرف فهما لا يؤثران على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. أما دراسة (السالم، 2011) فهدفت إلى دراسة محدّدات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن من خلال دراسة ميدانية تطبيقية للفترة 1980 – 2009، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة دالة إحصائية للاستثمار الأجنبي المباشر مع متغير النمو الاقتصادي مقياسًا بالنمو في معدل دخل الفرد، بينما كان لمتغير الانفتاح الاقتصادي مقياسًا بنسبة الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الأثر الإيجابي الكبير على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن، كذلك كان للاستقرار الاقتصادي مقياسًا بالنمو في عرض النقد بمفهومه الضيق (M1) علاقة إيجابية وقوية مع هذه الاستثمارات المباشرة.
- أما دراسة نسيمة (2017) فكان الهدف منها التحقق من دور الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، باعتبارهما من أبرز العوامل المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر. حيث تبين بعد إجراء التحليل القياسي أن الانفتاح التجاري له أثرًا إيجابيًا على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ماليزيا وعلى المدين القصير والطويل، في حين أن النمو الاقتصادي له تأثيرًا سلبيًا في المدى القصير وإيجابيًا في المدى الطويل.
- أما دراسة أبو عبيدة (2015) فقد تبلورت حول واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الفلسطيني، حيث نوهت إلى أنه هناك العديد من التشوهات الهيكلية في الاقتصاد الفلسطيني نتيجة الظروف السياسية التي مر بها في الماضي ويمر بها حاليًا، بالإضافة إلى العديد من المحددات التي تقف أمام تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاد الفلسطيني مثل ضعف السوق المحلي. مما أدى إلى عدم وصول الاستثمارات الأجنبية إلى المستوى المطلوب اقتصاديًا، وبالتالي ضعف آثارها الاقتصادية على الناتج والبطالة والفقر.
- دراسة البطاينة (2015) تحدد الهدف بقياس محدّدات الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات الأردني. وكان التركيز على أربع محدّدات وهي الناتج المحلي الإجمالي، وأسعار المستهلك، وأسعار الصادرات، وأسعار المستوردات، خلال فترة الدراسة الممتدة بين (1995 - 2009). وتبين من نتائج الدراسة إلى أن هناك أثرًا لمحدّدات الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات الأردني. وأظهرت نتائج الدراسة أيضًا أن تغير أسعار المستوردات كان الأكثر تأثيرًا في ميزان المدفوعات، تلاه متغير أسعار المستهلك، ثم الناتج المحلي الإجمالي، وفي المرتبة الأخيرة كان متغير الصادرات.
- دراسة السواعي (2015) تهدف إلى الحصول على الأدلة التجريبية حول تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية لحالة الأردن في الفترة (1980 - 2013). وقد استخدم الباحث طرق تحليل السلاسل الزمنية كنموذج متجه تصحيح الخطأ لبيان اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات. وتوصلت الدراسة إلى وجود أدلة على اتجاه إيجابي لسببية غراينجر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي وإلى الصادرات والمستوردات وذلك في المدين القصير والطويل.

- أما دراسة عبادي (2013) فاختبرت أثر عرض النقد وسعر الفائدة الحقيقي، وعدد السكان والاصلاحيات الاقتصادية على الاستثمار المحلي المباشر في الجزائر. وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين إجمالي تكوين رأس المال الثابت ومتغير عدد السكان، في حين ارتبط المتغير المعبر عن الاصلاحيات الاقتصادية وعرض النقد، وسعر الفائدة الحقيقي، بعلاقة عكسية معنوية.
- في حين كانت دراسة الدودة (2010) عن الاستثمار الأجنبي في الضفة الغربية وقطاع غزة حول مجاله ومحدداته خلال الفترة 1995-2007. ونظرًا للأثر المشترك للعوامل الاقتصادية، وحجم السوق، ودرجة الاستقرار السياسي على كل من الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر. حيث تم دراسة أثر هذه العوامل على التدفقات المالية، مع إبراز أهم ما يعترى قانون وأنظمة تشجيع الاستثمار من نواقص وثغرات.

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

تعمل الدراسة على استخدام بيانات السلاسل الزمنية باستخدام الاختبارات القياسية لتقدير معلمات الانحدار التي يمكن من خلالها تحديد طبيعة العلاقات الإحصائية بين المتغيرات المستقلة من جهة وهي (الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، البطالة، الاستثمار المحلي وسعر الصرف الرسمي) ومن جهة أخرى المتغير التابع وهو (الاستثمار الأجنبي المباشر). وذلك بالاعتماد على حزمة برنامج Eviews 9 بهدف الخروج بمؤشرات رقمية عن أثر المتغيرات المستقلة وفقًا للمعادلة التالية:

$$FDI = b_0 + b_1S + b_2GDP + b_3CPI + b_4UNEMP + b_5K + b_6EXRATE + e$$

حيث أن:

FDI: الاستثمار الأجنبي المباشر.

b_0 : الحد الثابت.

$b_1 - b_6$: معاملات المتغيرات.

S: متغير وهي.

GDP: الناتج المحلي الإجمالي.

CPI: معدل التضخم.

UNEMP: معدل البطالة.

K: الاستثمار المحلي.

EXRATE: سعر الصرف الرسمي.

e: الخطأ العشوائي

وفقًا للعلاقة أعلاه والتي توضح بعض المتغيرات الاقتصادية كمتغيرات اقتصادية، قد يكون لبعضها أثرًا واضحًا على الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة المقترحة والممتدة بين (1984 – 2022)، فإن الباحث سيقوم بإجراء مجموعة من الاختبارات القياسية باستخدام حزمة بيانات E-views 9، حيث يمكن إظهار عملية التحليل تبعًا للمراحل التالية:

• اختبار الاستقرار

سيتم في هذه المرحلة اختبار استقرار السلاسل الزمنية، من خلال تنفيذ اختبار جذر الوحدة بواسطة إحصائية ديكي فولر الموسع (ADF). حيث تمثل هذه الطريقة الأسلوب الأمثل لتحديد مدى استقرارية السلاسل الزمنية والتعرف على الخصائص الإحصائية للمتغيرات. ويظهر تحليل اختبار جذر الوحدة من خلال بيانات جدول (1).

جدول (1): اختبار جذر الوحدة

المتغير	Level (ADF)	First Difference
FDI	- 1.998624	- 5.987886***
$\Delta(\text{LogGDP})$	- 4.3267825***	-
CPI	0.901203	- 4.602548***
UNEMP	- 3.084568*	-
K	0.498956	- 4.705465***
EXRATE	- 6.998579***	-

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج Eviews

ملاحظة: * : يوجد دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 10%

** : يوجد دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%

*** : يوجد دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1%

يتضح من نتائج جدول (1) والذي يعمل على اختبار جذر الوحدة باستخدام احصائية Dicky-Fuller الموسع (ADF) الآتي:

1. أن الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) ومعدل التضخم (CPI) ومستوى الاستثمار المحلي (K) غير ساكنة (غير مستقرة) عند المستوى. بينما كان معدل البطالة (UNEMP) ساكنًا عند مستوى معنوية 10% ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ($\Delta(\log GDP)$) ساكنين عند مستوى معنوية 1%.
2. بعد أخذ الفرق الأول لكل من الاستثمار الأجنبي (FDI) ومعدل التضخم (CPI) ومستوى الاستثمار المحلي (K) أصبحت ساكنة عند مستوى معنوية 1%.

• اختبار التكامل المشترك

سيتم اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات باستخدام منهجية Johansen، حيث ظهرت النتائج كما في جدول (2).

جدول (2): اختبار التكامل المشترك

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized	Trace	0.05		
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.831254	168.1884	96.15366	0.0000
At most 1 *	0.711237	108.9910	70.12231	0.0000
At most 2 *	0.578687	68.21458	48.02353	0.0002
At most 3 *	0.475894	39.40621	29.78651	0.0030
At most 4 *	0.410215	18.02458	15.21586	0.0197
At most 5	0.010321	0.351254	4.021548	0.5646

Trace test indicates 5 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
 * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
 **MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات Eviews

يظهر من جدول (2) والذي يعمل على اختبار التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة أن جميع متغيرات الدراسة متكاملة وهذا يشير إلى أن المعادلة متوازنة في الأجل الطويل.

• منهجية تصحيح الخطأ

حيث تبين بأن المتغيرات في النموذج متكاملة وبالتالي سيتم تقدير المعادلة وفقًا لمنهجية تصحيح الخطأ (Error Correction Estimates) في المدى الطويل والقصير، وعلى النحو الآتي:

1. تحليل المدى الطويل

يعرض جدول (3) معاملات المدى الطويل للنموذج المقدر، حيث الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير تابع، وأوضح النتائج أن الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار المحلي وسعر الصرف لها علاقة موجبة مع الاستثمار الأجنبي المباشر عند مستوى معنوية يقل عن 1%، ومن ناحية أخرى، بينما يتأثر بشكل سلبي بالأسعار (التضخم) ومعدل البطالة عند مستوى معنوية يقل عن 1%، وأشارت النتائج التي تم الحصول عليها على المدى الطويل إلى أن زيادة الدخل والاستثمار المحلي وسعر الصرف. تزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن، وهي عوامل مهمة في تحديد كمية الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يتلقاه الأردن، كما أشارت النتائج إلى أن الاسعار ومعدل البطالة لهما علاقة سلبية بالاستثمار الأجنبي المباشر، وتم الحصول على نتائج مماثلة من قبل (الصادق وآخرون، 2018).

جدول (3): معاملات الأجل الطويل

Dependent Variable	constant	GDP _{t-1}	CPI _{t-1}	Unemp _{t-1}	K _{t-1}	Exrate _{t-1}
FDI	-5.026384	2.385922***	-1.130300***	-0.951227***	0.446322***	2.439373***

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية يقل عن 1%.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات Eviews.

2. تحليل المدى القصير

ويقدم جدول (4) معاملات المدى القصير بين المعلمات، وكانت النتائج قصيرة المدى مشابهة لنتائج التي ظهرت بالمدى الطويل. وأظهر معامل إبطاء حد الخطأ ECMt-1 للنموذج بأنه سالب وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%، وهذا يوضح مدى سرعة عودة الصدمة قصيرة المدى إلى التوازن على المدى الطويل، وأشارت قيمة ECMt-1 البالغة (-0.174) إلى تصحيح الانحرافات قصيرة المدى للمدى الطويل بنحو 17.4%، من انحراف الاستثمار

الأجنبي المباشر عن التوازن يتم التخلص منه سنوياً في هذه العلاقة. ويشرح النموذج بشكل مشترك أن حوالي 49,4% هي تغيرات في مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر على المدى القصير تعود لجميع المتغيرات المستقلة في النموذج.

جدول (4): نتائج المدى القصير

Error Correction	
ECM _{t-1}	- 0.173851**
	** ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية يقل عن 5%.
	المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات Eviews.

النتائج والتوصيات:

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أن الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل التضخم ومستوى الاستثمار المحلي غير ساكنة (غير مستقرة) عند المستوى. بينما كان معدل البطالة ساكناً عند مستوى معنوية 10% ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ساكنين عند مستوى معنوية 1%. وبعد أخذ الفرق الأول لكل من الاستثمار الأجنبي ومعدل التضخم ومستوى الاستثمار المحلي أصبحت ساكنة عند مستوى معنوية 1%.
- الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن يتأثر بشكل إيجابي بكل من الاستثمار المحلي وسعر الصرف الرسمي.
- الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن يتأثر بشكل سلبي بكل من معدلات التضخم والبطالة.
- تفسر المتغيرات المستقلة حوالي 49.4% من التأثيرات هي تغيرات في مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى القصير.
- تزايد معدلات استجابة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم ومع الاستثمار المحلي وسعر الصرف في المدى الطويل.
- وعلى أثر النتائج يمكن كتابة التوصيات التالية:
- العمل على تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتي من شأنها خلق مزيد من فرص العمل للحد من مستويات البطالة.
- تبني سياسات اقتصادية واضحة للحد من زيادة معدلات التضخم.
- إيجاد سياسات واضحة وطويلة المدى تعمل على دراسة المعوقات التي تحد من استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- تشجيع الاستثمار المحلي من خلال تعزيز المدخرات المحلية لما له من أثر واضح على اقناع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بجعل الأردن وجهة مناسبة لاستثماراتهم.
- تشجيع المستثمرين على تصدير المنتجات للخارج لما له من أثر إيجابي على جعل الأردن وجهة جاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- الاستفادة من تجارب الدول الأخرى ومحاولة محاكاة مسببات النجاح في هذه الدول وإسقاطها على الواقع الأردني.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

- البطاينة، محمد ابراهيم. (2015). أثر محددات الاستثمار المباشر في ميزان مدفوعات الأردن للسنوات (1995 – 2009). *المجلة العربية للإدارة*: 35(1).
- بن البار، امحمد. (2019). تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2016. *مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والانسانية*: 18(3).
- جابو، سليم، بن الحبيب، طه. (2019). دراسة قياسية للمحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال افريقيا. *مجلة دفاتر اقتصادية*: 10(2). جامعة العربي التبسي، الجزائر.
- الدودة، رائدة. (2010). *الاستثمار الأجنبي في الضفة الغربية وقطاع غزة . مجاله ومحدداته خلال الفترة 1995-2007*. جامعة الخليل، فلسطين.
- رحيم حسين، محمد عبادي. (2013). أثر المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار المحلي المباشر في الجزائر، دراسة قياسية للفترة (1989 – 2009). *دراسات، العلوم الادارية*: 40(2)، الجامعة الأردنية، الأردن.
- الساعدي، حيدر. (2015). *الاصلاح الاقتصادي ودوره في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة العراق*. *مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية*: السنة الحادية عشر – 10(33).
- السالم، امني. (2011). *محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن: دراسة تطبيقية للفترة 1980-2009*. جامعة اليرموك، الأردن.
- سعاد قاسم، فدوة حسين. (2021). قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الصادرات الأردنية للفترة 1990 – 2018. *مجلة الإدارة والاقتصاد*: 10(37)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.

- سهيلة الحجيجي، مصطفى رشيد. (2022). دور الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في العراق. عدد خاص في بحوث المؤتمر العلمي الخامس الدولي للعلوم الادارية والاقتصادية نحو اتجاهات حديثة وإدارة متطورة في بناء اقتصاد يواكب العصر " للفترة 26 – 27 اذار 2022. السواعي، خالد. (2015). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على المتغيرات الكلية في الاقتصاد الأردني. المؤتمر العلمي الحادي عشر، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الزرقاء، الأردن.
- الصادق، دادي واخرون. (2018). المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر – دراسة قياسية خلال الفترة 1995-2016. جامعة الشهيد حمة بالوادي، الجزائر.
- صندوق النقد الدولي (1995). مرشد تجميع ميزان المدفوعات. واشنطن، الولايات المتحدة.
- أبو عيدة، عمر. (2015). محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الفلسطيني: دراسة قياسية 1994-2012. جامعة الخليل، فلسطين.
- نسيمه، جلولي. (2017). محددات الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة قياسية باستخدام ARDL على ماليزيا خلال الفترة 1980-2015. مجلة المنتدى للدراسات والبحوث الاقتصادية: (2).
- نوير، طارق. (2003). اختلاف بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر وسياسات معالجة الاختلاف. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، القاهرة، مصر.
- الهادي، فوزية محمد، الحبشي، محمد ميلاد. (2022). دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا خلال الفترة 1990 – 2019 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للمتباطأت الموزعة. مجلة البحوث الأكاديمية (العلوم الانسانية): (22).

ثانياً: رومنة المراجع العربية:

- Abw 'Eydh, 'Emr. (2015). Mhddat Alastthmar Alajnby Almbashr Fy Alaqtas Alflstyn: Drash Qyasyh 1994-2012. Jam'eh Alkhlyl, Flstyn.
- Albtaynh, Mhmd Abrahym. (2015). Athr Mhddat Alastthmar Almbashr Fy Myzan Mdfw'eat Alardn Llsnwat (1995 – 2009). Almjhlh Al'erbyh Lledarh: 35(1).
- Aldwdh, Ra'edh. (2010). Alastthmar Alajnby Fy Aldfh Alghrbyh Wqta'e Ghzh. Mjahlh Wmhddath Khlah Alfltrh 1995-2007. Jam'eh Alkhlyl, Flstyn.
- Alhady, Fwzyh Mhmd, Alhbshy, Mhmd Mylad. (2022). Drash Qyasyh Lmhddat Alastthmar Alajnby Almbashr Fy Lybya Khlah Alfltrh 1990 – 2019 Bastkhdam Nmwdj Alanhdar Aldaty Lmtbatat Almww'eh. Mjhlh Albhwhth Alakadyh (Al'elwm Alansanyh): (22).
- Alsdaq, Dady Wakhrwn. (2018). Almhddat Alaqtasyh Llastthmar Alajnby Almbashr Fy Aljza'er – Drash Qyasyh Khlah Alfltrh 1995-2016. Jam'eh Alshhyd Hmh Balwady, Aljza'er.
- Alsa'edy, Hydr. (2015). Alaslah Alaqtasyd Wdwrh Fy Astqtab Alastthmar Alajnby Almbashr: Drash Halh Al'eraq. Mjhlh Alghry L'elwm Alaqtasyh Waladaryh: Alsnh Alhadyh 'Eshr – 10(33).
- Alsalm, Amany. (2011). Mhddat Alastthmar Alajnby Almbashr Fy Alardn: Drash Tbyqyh Lfltrh 1980-2009. Jam'eh Alyrmwk, Alardn.
- Alswa'ey, Khald. (2015). Athr Alastthmar Alajnby Almbashr 'Ela Almtghyrt Alklyh Fy Alaqtas Alardny. Alm'etmr Al'elmy Alhady 'Eshr, Klyh Alaqtas Wal'elwm Aladaryh, Jam'eh Alzrq'a, Alardn.
- Bn Albar, Amhmd. (2019). Thlyl Alastthmar Alajnby Almbashr 'Ela Nmw Alqta'e Alsna'ey Fy Aljza'er Khlah Alfltrh 1990 – 2016. Mjhlh Alhqyqh L'elwm Alajtma'eyh Walansanyh: 18(3).
- Jabw, Slym, Bn Alhbyb, Th. (2019). Drash Qyasyh Lmhddat Alaqtasyh Llastthmar Alajnby Almbashr Fy Dwl Shmal Afryqya. Mjhlh Dfatr Aqtasyh: 10(2). Jam'eh Al'erby Altbsy, Aljza'er.
- Nsymh, Jlwly. (2017). Mhddat Alastthmar Alajnby Almbashr: Drash Qyasyh Bastkhdam Ardl 'Ela Malyzya Khlah Alfltrh 1980-2015. Mjhlh Almntda Lldrasat Walabath Alaqtasyh: (2).
- Nwyr, Tarq. (2003). Akhtlaf Byanat Alastthmar Alajnby Almbashr Fy Msr Wsyasat M'ealjh Alakhtlaf. Mrkz Alm'elwmat Wd'em Atkhad Alqrar, Mjls Alwzra', Alqahrh, Msr.
- Rhym Hsyn, Mhmd 'Ebady. (2013). Athr Almtghyrt Alaqtasyh 'Ela Alastthmar Almhy Almbashr Fy Aljza'er, Drash Qyasyh Lfltrh (1989 – 2009). Drasat, Al'elwm Aladaryh: 40(2), Aljam'eh Alardnyh, Alardn.
- S'ead Qasm, Fdwh Hsyn. (2021). Qyas Athr Alastthmar Alajnby Almbashr Fy Tnymh Alsadrat Alardnyh Lfltrh 1990 – 2018. Mjhlh Aledarh Walaqtas: 10(37), Klyh Aledarh Walaqtas, Jam'eh Krbla'.
- Shylh Alhjymy, Mstfa Rshyd. (2022). Dwr Alastthmar Alajnby Almbashr Fy Alnmw Alaqtasyd Waltnmyh Almstdamh Fy Al'eraq. 'Edd Khas Fy Bhwth Alm'etmr Al'elmy Alkhams Aldwly L'elwm Aladaryh Walaqtasyh Nhw Atjahat Hdythh Wedarh Mttwrh Fy Bna' Aqtas Ywakb Al'esr" Lfltrh 26 – 27 Adar 2022.
- Sndwq Alnqd Aldwly (1995). Mrshd Tjmy'e Myzan Almdfw'eat. Washntn, Alwlayat Almthdh.